الفهـرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
أ ـ القانون ضرورة اجتماعية	٥
ب ـ وظيفة القانون	٥
جـ ـ القانون وعلاقته بغيره من العلوم	٦
د ـ تعريف القانون	١٣
هـ ـ القانون والحق	١٨
خطة البحث	١٩
الباب الأول: التعريف بالقاعدة القانونية	٢٠
الفصل الأول: خصائص القاعدة القانونية	٢١
المبحث الأول: القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية للسلوك	٢٣
المطلب الأول: القاعدة القانونية ذات طابع اجتماعي	٢٤
المطلب الثاني: القاعدة القانونية قاعدة سلوك	٢٤
المبحث الثاني: القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة	٢٦
المطلب الأول: المقصود بالعمومية والتجريد	٢٨
المطلب الثاني: أهمية العمومية والتجريد	٢٨
المبحث الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة	٣١
المطلب الأول: المقصود بالإلزام وضرورة الجزاء	٣٣
المطلب الثاني: خصائص الجزاء	٣٣
المطلب الثالث: تقسيم القواعد القانونية من حيث قوة الجزاء	٣٧
المطلب الرابع: صور الجزاء	٣٩
أولاً: الجزاء الجنائي	٤٠
ثانياً: الجزاء المدني	٤٠
ثالثاً: الجزاء الإداري	٤٢
	٤٣

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

رابعاً: الجزاء التأديبي ٤٤
خامساً: أنواع أخرى للجزاء ٤٤
الفصل الثاني: نطاق القاعدة القانونية ٤٥
المبحث الأول: القاعدة القانونية والقواعد الاجتماعية الأخرى ٤٦
المطلب الأول: القواعد القانونية وقواعد الأخلاق ٤٦
أولاً: من حيث النطاق ٤٧
ثانياً: من حيث الغرض ٤٩
ثالثاً: من حيث الجزاء ٤٩
المطلب الثاني: القاعدة القانونية وقواعد الدين ٥٠
المطلب الثالث: القاعدة القانونية وقواعد المجاملات ٥١
المبحث الثاني: أثر المذهب الفلسفي السائد في المجتمع
على نطاق القاعدة القانونية ٥٣
المطلب الأول: المذهب الفردي ٥٤
أولاً: أسس المذهب ونتائجه ٥٤
ثانياً: تقدير المذهب الفردي ٥٧
المطلب الثاني: المذهب الاجتماعي ٥٩
أولاً: أسس المذهب ونتائجه ٥٩
ثانياً: تقدير المذهب الاجتماعي ٦٠
المطلب الثالث: التوفيق بين المذهبين
وموقف القانون المصري واللبناني ٦١
أولاً: موقف القانون المصري من المذهبين ٦٢
ثانياً: موقف القانون اللبناني ٦٥
الفصل الثالث: تقسيمات القواعد القانونية ٦٧
المبحث الأول: قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص ٦٨
المطلب الأول: تاريخ التقسيم ٦٨

Scanned by CamScanner

الموضوع

	الصفحة
المطلب الثاني: معيار التقسيم	
أولاً: معيار القواعد الآمرة والقواعد المكملة	٧١
ثانياً: معيار المصلحة المراد تحقيقها	٧٢
ثالثاً: معيار أطراف العلاقة القانونية	٧٣
رابعاً: معيار صفة أطراف العلاقة القانونية	٧٥
المطلب الثالث: أهمية التقسيم	٧٥
المطلب الرابع: فروع القانون العام	٧٧
أولاً: القانون العام الخارجي أو القانون الدولي العام	٧٨
ثانياً: القانون العام الداخلي ـ فروعه	٧٩
١ ـ القانون الدستوري	٨٢
٢ ـ القانون الإداري	٨٢
٣ ـ القانون المالي	٨٤
٤ ـ القانون الجنائي (الجزائي)	٨٦
المطلب الخامس: فروع القانون الخاص	٨٦
١ ـ القانون المدني	٨٩
٢ ـ القانون التجاري	٩٠
٣ ـ القانون البحري	٩٣
٤ ـ القانون الجوي	١٠٠
٥ ـ قانون العمل	١٠٢
٦ ـ قانون المرافعات المدنية والتجارية (قانون أصول المحاكمات المدنية)	١٠٣
٧ ـ القانون الدولي الخاص	١٠٥
المبحث الثاني: القواعد الآمرة والقواعد المكملة	١٠٧
المطلب الأول: تعريف القاعدة الآمرة والقاعدة المكملة	١١٠
المطلب الثاني: معيار التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة	١١٠
	١١٥

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

أولاً: المعيار اللفظي ١١٥
ثانياً: المعيار المعنوي ـ النظام العام والآداب ١١٧
(أ) تطبيقات فكرة النظام العام في فروع القانون المختلفة ١١٨
ـ ١ ـ في نطاق القانون العام ١١٨
ـ ٢ ـ في نطاق القانون الخاص ١١٩
(ب) تطبيقات فكرة الآداب ١٢١
الباب الثاني: مصادر القاعدة القانونية ١٢٣
(أ) المقصود بمصدر القاعدة القانونية ١٢٣
(ب) المصادر الرسمية في القانون المصري ١٢٥
(جـ) المصادر الرسمية في القانون اللبناني ١٢٦
الفصل الأول: المصادر الأصلية ١٣٣
المبحث الأول: التشريع ١٣٤
المطلب الأول: التعريف بالتشريع ١٣٤
أولاً: المقصود بالتشريع ١٣٤
ثانياً: مزايا التشريع وعيوبه ١٣٦
المطلب الثاني: سن التشريع ١٣٨
أولاً: سن التشريع الأساسي أو الدستور ١٣٨
ثانياً: سن التشريع العادي ١٤١
(أ) المرحلة الأولى: اقتراح التشريع ١٤٢
(ب) المرحلة الثانية: المناقشة والتصويت ١٤٣
(جـ) عدم اعتراض رئيس الجمهورية ١٤٣
ـ حلول السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية
في سن التشريع العادي ١٤٥
ـ ١ ـ حالة الضرورة ـ تشريع الضرورة ١٤٥
ـ ٢ ـ حالة التفويض ـ تشريع التفويض (المراسيم الاشتراعية) . ١٤٨

Scanned by CamScanner

الموضوع | الصفحة

ـ ٣ ـ مشروعات القوانين المستعجلة (تشريع التعجيل) ١٥٠
ثالثاً: سن التشريع الفرعي (اللوائح) ١٥١
(أ) اللوائح التنفيذية ١٥٢
(ب) اللوائح التنظيمية ١٥٤
(جـ) لوائح الضبط أو البوليس ١٥٥
المطلب الثاني: نفاذ التشريع ١٥٦
أولاً: الإصدار ١٥٦
ثانياً: النشر ١٥٩
ـ تصحيح الأخطاء التي تقع عند نشر التشريع ١٦٣
ـ مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون ١٦٤
(أ) أساس المبدأ ١٦٥
(ب) نطاق المبدأ ١٦٦
(جـ) ما يرد على المبدأ من استثناءات ١٦٧
المطلب الثالث: الرقابة على صحة التشريعات ١٦٩
أولاً: الرقابة على صحة التشريعات الفرعية
(قانونية اللوائح ودستوريتها) ١٦٩
ثانياً: الرقابة على صحة التشريعات العادية
أو دستورية القوانين ١٧٠
(أ) رقابة دستورية القوانين في مصر ١٧٢
(ب) رقابة دستورية القوانين في لبنان ١٧٥
المطلب الرابع: التقنين ١٧٧
أولاً: الحاجة إلى التقنين وتعريفه ١٧٧
ثانياً: مزايا التقنين وعيوبه ١٧٩
ثالثاً: حركة التقنين في العصر الحديث
وبخاصة في مصر ولبنان ١٨١

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

لمبحث الثاني: الدين ١٨٥
المطلب الأول: نظرة تاريخية على مركز الدين
بين مصادر القاعدة القانونية ١٨٥
أولاً: أثر الدين المسيحي ١٨٦
ثانياً: أثر الدين الإسلامي ١٨٧
المطلب الثاني: أثر الدين في القانون المصري ١٨٨
المطلب الثالث: أثر الدين في القانون اللبناني ١٩٣
أولاً: الوضع في ظل الدولة العثمانية ١٩٣
ثانياً: الوضع ابتداء من عهد الانتداب الفرنسي ١٩٤
ـ دور الدين في مسائل الوقف والأحوال الشخصية ١٩٦
(أ) الوقف ١٩٦
(ب) مسائل الأحوال الشخصية ١٩٧
الفصل الثاني: المصادر الاحتياطية ٢٠١
المبحث الأول: العرف ٢٠٢
المطلب الأول: أركان العرف ٢٠٣
أولاً: الركن المادي ٢٠٣
ثانياً: الركن المعنوي ٢٠٦
المطلب الثاني: التمييز بين العرف والعادة الاتفاقية ٢٠٧
ـ الفرق بين العادة الاتفاقية والقاعدة القانونية المكملة ٢٠٩
ـ تحول العادة الاتفاقية إلى عرف ٢١٠
ـ أثر إحالة القانون على حكم العادة ٢١١
ـ نتائج التفرقة بين العرف والعادة الاتفاقية ٢١٢
المطلب الثالث: تقدير العرف (مزاياه وعيوبه) ٢١٣
أولاً: مزايا العرف ٢١٣
ثانياً: عيوب العرف ٢١٤

Scanned by CamScanner

الموضوع

المطلب الرابع: دور العرف في القانون المصري واللبناني

الصفحة

أولاً: العرف المكمل للتشريع ٢١٦

ثانياً: العرف المعاون للتشريع ٢١٧

ثالثاً: العرف المخالف للتشريع ٢٢٠

(أ) بالنسبة للقواعد المكملة ٢٢١

(ب) بالنسبة للقواعد الآمرة ٢٢٢

المطلب الخامس: أساس القوة الملزمة للعرف ٢٢٣

المبحث الثاني: مبادىء الشريعة الإسلامية (في القانون المصري) ٢٢٥

المبحث الثالث: مبادىء القانون الطبيعي وقواعد العدالة (الإنصاف في القانون اللبناني) ... ٢٣٠

الباب الثالث: تطبيق القاعدة القانونية ٢٣٦

الفصل الأول: السلطة القضائية ٢٣٩

المبحث الأول: جهات القضاء في مصر ٢٤١

المطلب الأول: القضاء العادي ٢٤٣

أولاً: محكمة النقض ٢٤٣

ثانياً: محاكم الاستئناف ٢٤٣

ثالثاً: المحاكم الابتدائية ٢٤٤

رابعاً: المحاكم الجزئية ٢٤٤

المطلب الثاني: القضاء الإداري ٢٤٥

أولاً: المحكمة الإدارية العليا ٢٤٥

ثانياً: محكمة القضاء الإداري ٢٤٦

ثالثاً: المحاكم الإدارية ٢٤٦

رابعاً: المحاكم التأديبية ٢٤٦

خامساً: هيئة مفوض الدولة ٢٤٦

المطلب الثالث: المحكمة الدستورية العليا ٢٤٧

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

لمبحث الثاني: جهات القضاء في لبنان ٢٥٠
المطلب الأول: القضاء العادي (العدلي) ٢٥٠
أولاً: محكمة التمييز ٢٥١
ثانياً: محاكم الاستئناف ٢٥٢
ثالثاً: محاكم الدرجة الأولى ٢٥٣
المطلب الثاني: القضاء الإداري ٢٥٣
ـ ديوان المحاسبة ٢٥٥
المطلب الثالث: القضاء الطائفي (محاكم الأحوال الشخصية) ... ٢٥٧
أولاً: المحاكم الشرعية (المحاكم السنية والمحاكم الشرعية) .. ٢٥٧
ثانياً: المحاكم المذهبية الدرزية ٢٥٨
ثالثاً: المحاكم الروحية للطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية ٢٥٩
المطلب الرابع: حل التنازع بين جهات القضاء ٢٦٠
الفصل الثاني: تطبيق القاعدة القانونية من حيث المكان ٢٦٣
المبحث الأول: مبدأ إقليمية القوانين ومبدأ شخصية القوانين ٢٦٤
المبحث الثاني: موقف القانون المصري والقانون اللبناني ٢٦٥
المطلب الأول: القانون العام ٢٦٥
أولاً: القانون الدستوري ٢٦٦
ثانياً: القانون الإداري ٢٦٦
ثالثاً: القانون المالي ٢٦٦
رابعاً: قانون العقوبات ٢٦٧
المطلب الثاني: القانون الخاص ٢٦٨
الفصل الثالث: تطبيق القاعدة القانونية من حيث الزمان ٢٧١
المبحث الأول: إلغاء القاعدة القانونية ٢٧٢
المطلب الأول: السلطة التي تملك الإلغاء ٢٧٣
المطلب الثاني: طرق الإلغاء ٢٧٤

Scanned by CamScanner

الموضوع

أولاً: الإلغاء الصريح ..... الصفحة
ثانياً: الإلغاء الضمني ٢٧٤
(أ) التعارض بين القديم والجديد ٢٧٦
ـ ١ ـ التعارض بين حكم قديم عام وحكم جديد خاص ٢٧٦
ـ ٢ ـ التعارض بين حكم قديم خاص وحكم جديد عام ٢٧٧
(ب) إعادة تنظيم ذات الموضوع من جديد ٢٧٩
المبحث الثاني: تنازع القواعد القانونية في الزمان ٢٨١
ـ عرض المشكلة ٢٨٣
ـ مبدأ عدم رجعية القوانين ٢٨٣
المطلب الأول: النظريات الفقهية في حل مشكلة تنازع
القواعد القانونية في الزمان ٢٨٤
أولاً: النظرية التقليدية والتفرقة بين الحق
المكتسب ومجرد الأمل ٢٨٧
(أ) أساس النظرية ٢٨٧
ـ الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القوانين ٢٨٧
(ب) نقد النظرية التقليدية ٢٩٠
ثانياً: النظرية الحديثة والتفرقة بين الأثر الرجعي
والأثر المباشر للقانون ٢٩٢
(أ) أساس النظرية ٢٩٤
ـ ١ ـ عدم رجعية القانون الجديد ٢٩٤
ـ الاستثناءات من مبدأ عدم الرجعية ٢٩٥
ثانياً: الأثر المباشر للقانون الجديد ٢٩٦
ـ استثناء من مبدأ الأثر المباشر: الأثر المستمر للقانون القديم . ٢٩٧
(ب) تقدير النظرية ٢٩٨
٣٠٠

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

المطلب الثاني: الحلول التشريعية لبعض مشاكل تنازع القوانين في الزمان ٣٠٢
أولاً: الحلول الواردة في القانون المدني ٣٠٢
(أ) الأهلية ٣٠٢
(ب) التقادم ٣٠٣
(جـ) الإثبات ٣٠٦
ثانياً: الحلول الواردة في قانون المرافعات (أصول المحاكمات المدنية) ٣٠٧
(أ) الأثر المباشر لقوانين المرافعات ٣٠٧
(ب) عدم رجعية قوانين المرافعات ٣١٠
ثالثاً: الحلول الواردة في قانون العقوبات ٣١١
الفصل الرابع: تفسير القاعدة القانونية ٣١٥
المبحث الأول: أنواع التفسير ٣١٦
أولاً: التفسير التشريعي ٣١٦
ثانياً: التفسير القضائي ٣١٨
ثالثاً: التفسير الفقهي ٣١٩
المبحث الثاني: المدارس المختلفة في التفسير ٣٢٠
أولاً: مدرسة الشرح على المتون ٣٢٠
ثانياً: المدرسة التاريخية أو الاجتماعية ٣٢٢
ثالثاً: المدرسة العلمية أو مدرسة البحث العلمي الحر ٣٢٣
المبحث الثاني: وسائل التفسير ٣٢٤
أولاً: حالة النص السليم ٣٢٥
(أ) المعنى المستخلص من عبارات النص وألفاظه ٣٢٥
(ب) المعنى المستخلص من روح النص أو فحواه ٣٢٦
ـ ١ ـ المعنى المستخلص من إشارة النص ٣٢٦

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة
ـ ٢ ـ المعنى المستخلص من دلالة النص ٣٢٧
ثانياً: حالة النص المعيب ٣٢٩
الفهرس ٣٣٣

Scanned by CamScanner